

## كتب بالعربية

حركة تحرر وطني إلى حركة يتركز جهدها على إقامة دولة في جزء من فلسطين، ومن أيديولوجيا التحرير إلى أيديولوجيا بناء دولة قبل أن يتم تحريرها بواسطة المفاوضات، ومن الشرعية النضالية إلى الشرعية الديمقراطية بالانتخابات، والتي تبين أنها منقوصة وموضع شك لأسباب عديدة أهمها تهميش منظمة التحرير، وطبيعة النظام الرئاسي، وسيطرة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وفقدان النخب السياسية الصديقة، بسبب شيوع الفساد، وغياب تقاليد التجديد الدوري لقياداتها، فضلاً عن الانقسام الواقع في الساحة الفلسطينية، مع وجود سلطتين، ومع صعود تيار الإسلام السياسي. في ضوء هذا الوضع يرى الكاتب أن حال الاستقطاب بين "فتح" و"حماس"، وبين السلطتين في الضفة وغزة، أصاب النخب السياسية لهاتين الحركتين بالعمى، فلم يعد أي منهما يرى

## إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية

جميل هلال

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣. ١٢٢ صفحة.

الوطني الفلسطيني، من دون صلة بالموهوب أو الجدارة، أو الكفاءة أو القيم العالية، وعارضاً بعض الملاحظات بشأن هذه النخبة، وواقع انقسامها على ذاتها، وعدم تجانسها، والمخاطر التي تتهددها من قبل الاحتلال، ومنوهاً ببروز نخب من نوع آخر: اقتصادية وتكنوقراط وعاملين في منظمات المجتمع المدني. في الجزء الأول، والأكبر، من الكتاب، وعنوانه: "تآكل المؤهلات القيادية للنخبة السياسية الفلسطينية"، تحدث الكاتب عن فقدان هذه النخبة ولايتها بسبب تآكل شرعيتها الكفاحية، مع التحول الجاري من

كتاب **يعرض** "إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية" قضية بالغة الأهمية، وعلى درجة عالية من الخطورة، تمسّ مجمل كيانات الحركة الوطنية الفلسطينية ومستوى تنظيم الشعب الفلسطيني والخيارات المتعلقة بقضية فلسطين. والكتاب من ثلاثة أجزاء، ومقدمة، تحدث فيها الكاتب عن سبب تفضيله مصطلح النخبة السياسية على مصطلح الطبقة السياسية، مؤكداً أنه لا يقصد بذلك إضفاء أي معنى إيجابي، بقدر الدلالة على الطبقة التي تتحكم في المصير

المخاطر الناجمة عن التحولات المذكورة، وعن الانقسام وغياب المرجعية وتعدد المراكز القيادية، ومنها انكشاف الحركة الوطنية الفلسطينية سياسياً بانسداد أفق المفاوضات وإخفاق مشروع الدولة المستقلة؛ واقتصادياً بالاعتماد على التمويل القادم من الدول المانحة ومن علاقات الارتباط الاقتصادي بإسرائيل، لأن هذا يحدث في غياب أي استراتيجية للمقاومة، سواء في الضفة أو في غزة. ويكرّس الكاتب قسماً مهماً في الجزء الأول للحديث عن المصالحة وعوائقها، لكنه مع ذلك يؤكد، محقاً، أن "المصالحة ضرورة وطنية لكنها ليست هي المشروع الوطني"، وأن توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية وبناء مؤسساتها على قاعدة ديمقراطية وتمثيلية وصوغ استراتيجية كفاح وطني، باتت الخيار الوحيد أمام النخب السياسية لاستعادة شرعيتها ومكانتها. وعلى هذا الأساس فهو يستدرِك أن هذه المصالحة لن تكون وطنية إذا تبنت مطالب

"اللجنة الرباعية" الدولية، وأنها لن تخدم إعادة بناء منظمة التحرير إذا استثنتت تنظيمات ذات تمثيل معين، أو مجتمعات فلسطينية أخرى. وفي هذا الإطار يسجل الكاتب التحولات الجارية عند هذه النخب، ذلك بأنه فضلاً عن التحول من حركة تحرر إلى سلطة تحت الاحتلال، وعلاقات الارتهان بالتمويلات الخارجية، والتنسيق الأمني مع إسرائيل، فثمة أيضاً رهان خطأ على الولايات المتحدة الأميركية. ولعل من أهم ما يرصده هذا الكتاب، تزايد النزعة المحلية والفتوية عند النخب السياسية المتحكمة في الحقل السياسي الفلسطيني، وهي ناجمة عن التحول إلى سلطة (في الضفة وغزة) وعن حال الانقسام، وأيضاً عن اختزال المشروع الفلسطيني في دولة على جزء من أرض فلسطين، وتهميش منظمة التحرير، واستبعاد اللاجئيين. ويرى المؤلف أن انحسار الحركة الوطنية في ثنائية المقاومة - المفاوضات أدى

إلى حرمان الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم من المشاركة في العملية النضالية، إذ لا توجد استراتيجية واحدة تنظم الجميع في إطارها، وليس ثمة إطار واحد، أو مرجعية واحدة، الأمر الذي جعل مشروع السلطة - في الضفة وغزة، على تباينه هنا وهناك - مجرد مشروع محلي، يشتغل في خدمة مصالح فتوية. ومن مظاهر سيادة تعبيرات النزعة المحلية في خطابات النخب الفلسطينية (السياسية والاقتصادية وجماعات المنظمات غير الحكومية) اختزال فلسطين في حدود الأراضي المحتلة (1967)، بحسب لغة اتفاق اوسلو، وهو ما ينطبق على المنهاج الدراسي الفلسطيني. وهنا يطرح المؤلف أسئلته الخطرة: من أين يبدأ تاريخ الشعب الفلسطيني؟ وماذا عن النكبة؟ وماذا عن المقاومة التي شكلت عمود الهوية الوطنية الفلسطينية المعاصرة؟ المشكلة أن هذا الوضع يتلازم مع اختزال النخبة السياسية للعملية

بعد ذلك يتحدث الكاتب عن ظروف نشوء النخبة الفلسطينية، في واقع عسير فرض نقل ثقل الحقل السياسي من عمّان إلى بيروت ثم تونس ثم الضفّة والقطاع، وفي واقع انشطاره إلى مركزين مع سلطنتين - في الضفة والقطاع - ومع تهميش منظمة التحرير، وإخراج مجتمعات اللاجئين في الخارج فضلاً عن فلسطينيي ٤٨، من نطاق اهتمامات السلطة الفلسطينية (والمنظمة) وولايتها، الأمر الذي تسبب بتعدد مراكز الحراك الفلسطيني. أمّا الجزء الثالث، فجاء تحت عنوان: "ملاحظات وتساؤلات ختامية"، تضمنت تصور الكاتب للخطوط العامة اللازمة لاستنهاض الوضع الفلسطيني، ومن ضمنها: حماية الشعب الفلسطيني من التجزئة الكيانية، وصوغ استراتيجية وطنية متكاملة، ومواجهة انسداد حل الدولتين، وتشبيد مؤسسة وطنية ديمقراطية جامعة، وحماية الرواية التاريخية الفلسطينية من التشويه والتهميش، وإعلاء صوت الفئات الشعبية

والتي عجزت أيضاً عن إنجاز الاستقلال، في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار والاستيطان الصهيونيين، مفسراً ذلك بعوامل داخلية تنبع من التفاوت بين بني المجتمع الفلسطيني، مقارنة بمجتمع المهاجرين اليهود الأوروبيين، وموقف نظام الانتداب البريطاني الذي قيّد إمكان وجود مؤسسات دولانية تمثيلية للفلسطينيين، وانقسام النخبة الفلسطينية، واندثار الحقل السياسي الفلسطيني بعد النكبة. واللافت للانتباه هنا المقارنة التي عقدها الكاتب بين القيادتين الحالية والسابقة، فثمة تشابه لجهة الانقسام في النخبة السياسية، والحرص على عدم التوتير مع القوة المهيمنة - أي بريطانيا سابقاً، والولايات المتحدة حالياً - وعزلة النخبة القيادية عن المجتمع وعدم مصارحتها الشعب بما يحيطه من مخاطر، إذ في الحالتين غابت التوجهات والاستراتيجيات التي من شأنها تمكين الشعب من الدفاع عن قضاياه ومصالحه.

الديمقراطية إلى مجرد انتخابات معزولة عن بعدها القيمي المتعلق بالحرية والمساواة وتقرير المصير والتخلص من التسلط ومن السيطرة الأجنبية، ولا سيما التحرر من الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا، فإن الانتخابات التشريعية الثانية (٢٠٠٦) - برأي المؤلف - أدت إلى كارثة. وهنا لا يفوت المؤلف تأكيد ضرورة إعادة تشكيل الحقل السياسي الفلسطيني على أسس وطنية وتمثيلية وديمقراطية وكفاحية، مع الاتفاق على الهدف الوطني وتصويب علاقة السلطة بالمنظمة، من دون تجاهل ضعف البنية الديمقراطية في مركب الكيانات السياسية السائدة، ومن دون تجاهل حال الافتراق الواقعة بين الجيل الجديد من الشباب والكيانات السياسية المتقادمة. في الجزء الثاني، وعنوانه: "نحو موضعة النخبة السياسية في شرطها التاريخي"، عرض الكاتب مأزق النخبة الفلسطينية الحالية استناداً إلى سابقتها، قبل النكبة وإقامة إسرائيل،

الفلسطينية ومطالبها في مختلف التجمعات الفلسطينية، مؤكداً اعتبار المقاومة فعلاً سياسياً وثقافياً ودبلوماسياً وتنظيماً، ومشدداً على صوغ استراتيجيا تأخذ في اعتبارها مجمل جوانب قضية فلسطين وشعب فلسطين، في أماكن وجوده كافة. أما بشأن المسار التفاوضي فقد لفت الكاتب إلى مسألة مهمة جداً وتتمثل في السؤال عن معنى التفاوض إن لم يخدم مسيرة التحرر الوطني. هكذا، قدّم الكاتب مساهمة مهمة وتستحق التقدير في وصف حال النخبة السياسية الفلسطينية ونقدها، وهي تشكّل إضافة إلى المكتبة الفلسطينية في حقل التفكير السياسي، وتقع ضمن اهتمامات العاملين في الحقل السياسي الفلسطيني والمهتمين والباحثين.

تبقى ثلاث ملاحظات: الأولى، كنت أفضل لو أن الكاتب استخدم مصطلح "الطبقة السياسية" بدلاً من "النخبة السياسية"، لأن الأول، برأيي، ربما

كان أكثر دلالة، ومطابقة لحال الفلسطينيين، ذلك بأنه يعكس واقع طبقة سياسية بات لها عقود وهي تسيطر على الحقل السياسي الفلسطيني ("حماس" الأكثر شباباً بات لها ربع قرن!)، في واقع يفتقر إلى الحراك السياسي الطبيعي، وإلى المؤسسة، والعلاقات الديمقراطية، ومن ضمنها علاقات التمثيل والانتخاب والتداول والمكاشفة والمحاسبة. وأيضاً، فإن هذا المصطلح أكثر مطابقة لأنه يعكس الواقع الاجتماعي لهذه الطبقة التي تعتمد في مواردها، ونمط عيشها وامتيازاتها، على مكانتها السياسية، في حين أن النخب تعتمد في نمط عيشها، على الموارد المتأتية من المؤهلات والمهارات التي استحوذت عليها، بفضل تعبها وكدها، سواء أكانت مؤهلات تخص اشتغالها في القطاعات الإنتاجية أو التكنولوجية أو الخدمية أو في مجالات الثقافة والإعلام.

الملاحظة الثانية، أن الطبقة السياسية المتسيّدة في الساحة

الفلسطينية منذ عقود، إنما تستمد قوتها وإمكاناتها من حيازتها الموارد المالية والقوة العسكرية والعلاقات مع دول الإقليم، فهذه هي العناصر التي تضمن الشرعية والمكانة والامتيازات والديمومة لهذه الطبقة، والتي تمكّنها من الاستحواذ على قوة تمثيلية في مجتمعها بحكم سيادة نمط التفرغ والزبائية في الاستقطاب أكثر من نمط الإقناع والتطوع.

الملاحظة الثالثة، وهي ناجمة عن الملاحظتين السابقتين، وفحواها أن الطبقة السياسية السائدة باتت متقادمة ومستهلكة ومحافضة، ولذا فإنها ضد التغيير بأي شكل، سواء ما يتعلق بالخيارات السياسية أو بالإطارات التنظيمية. وما يسهّل ذلك أن هذه الطبقة تهتم على مجالها الاجتماعي بإمكاناتها المالية والعسكرية ونفوذها الإقليمي، وأنها متحللة من أي التزامات إزاء شعبها، ومن ضمنها التزام التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، والإدارة السليمة لموارده وكفاحه ضد عدوه، لأنها

والعسكر والنفوذ الاقليمي)، ربما أكثر ممّا تعتمد على وسائل الإقناع السياسي والعمل التنظيمي. وفي هذا الإطار قد يجوز الاعتقاد أن التغييرات السياسية في المحيط العربي، المحمولة على رياح الثورات العربية، على علاّتها ومشكلاتها ونواقصها، ربما تساهم في تغير هذا الواقع لمصلحة تغيير ديمقراطي وتمثيلي في النخب المتحكمة في الحقل السياسي الفلسطيني.

ماجد كيالي

كاتب وصحافي فلسطيني

أن تمرّق المجتمع الفلسطيني وخضوعه لأنظمة حكم سياسية متباينة، أضعف قدرة الفلسطينيين على التفاعل والمشاركة والتقرير في شأن مصيرهم الوطني، وبالتالي أضعف قدرتهم على التحكم في حقلهم السياسي.

وما أود أن أصل إليه هنا هو أن عملية التغيير الداخلي الفلسطيني ليست عملية سهلة، ولا عملية داخلية فحسب، بل إنها محكومة أيضاً بعوامل خارجية، وبعوامل تتعلق بحياتنا وسائل القوة والهيمنة (المال

ببساطة لا تعتمد في مواردها عليه. وبديهي أن هذا التحلل أضر بقضية فلسطين وبشعبها وحركته الوطنية، ونمّى علاقات الارتهان بالقوى الخارجية، ولا سيما الدول المانحة، فباتت هذه الطبقة أسيرة خيار سياسي معين يتطابق مع هذه الدول التي تضمن استمرار تدفق الموارد إليها، وتؤمن استمرارية مشروعها، حتى لو كان على حساب حقوق شعب فلسطين، وهي حقائق لم يقصّر المؤلف في الكشف عنها، وتوضيح آثارها الخطرة. ولا شك في